مقترح

الإطار الإستراتيجي للخطة الوطنية للثقافة في المملكة الأردنية الهاشمية

بالتعاون مع وبدعم من وزارة الثقافة

والجهات الفاعلة الثقافية والمجتمع المدني

A programme funded by the
European Union

www.medculture.eu

Hydea S.p.A. Via del Rosso Fiorentino, 2g. 50142 Florence – Italy

جرى إعداد هذا التقرير بمساعدة الاتحاد الأوروبي. وتقع مسؤولية محتويات هذا التقرير على عاتق وحدة الدعم الفني في برنامج "ثقافة ميد" Med Culture وحدها لا غير، وتعكس المحتويات آراء الخبراء المساهمين ولا يمكن اعتبار أنها تعكس آراء الاتحاد الاوروبي بأي شكل من الأشكال.

انبثق برنامج "ثقافة ميد" عن اتحاد المؤسسات الذي تترأسه HYDEA (إيطاليا) بالشراكة مع كل من TRANSTEC (بلجيكا) والمعهد الوطني للسمعيات والبصريات INA (فرنسا) والهيئة الملكية الأردنية للأفلام (الأردن).

www.medculture.eu

@MedCultureHub

@MedCulture

جدول المحتويات

تمهيد 4
خارطة الطريق ومنهجية العمل 5

01 تحديد الإطار العام للإستراتيجية 8
1.1 القيم 9
1.2 المبادئ 9
1.3 المجالات الفنية والثقافية والمجالات ذات الصلة الواجب أخذها بعين الاعتبار 10
1.3.2 البحث والتوثيق 10
1.3.3 التشريعات 10
1.3.4 التعليم 11
1.3.5 البنى التحتية الثقافية 11

02 الوضع الراهن 12

03 الرؤية 12
الرؤية المقترحة 12
العلاقة بين الثقافة والمجتمع 12
العلاقة بين الثقافة واللامركزية 12
العلاقة بين الثقافة والتنمية 13
العلاقة بين الثقافة والسياحة 13
العلاقة بين الثقافة والاقتصاد 13

04 الشركاء: الأطراف المعنية والفئات المستفيدة 14
4.1 من هم الشركاء؟ 14

05 النفاذ إلى الثقافة ودور هيئات الحكم المحلية 15
5.1 نقاط القوة التي تكمن في دور البلديات الثقافي 15
5.2 التحديات 15
5.3 القوانين والتشريعات 15
5.4 المجتمع المحلي 15
5.5 التدريب 16
5.6 التوأمة 16

06 الأهداف الإستراتيجية 16

07 الرصد والتقييم 17
الشركاء: الأطراف المعنية والفئات المستفيدة (كانون الثاني 2017) 18
ملحق: السياسات المقترحة وأولويات العمل 19
مقترحات لمشاريع ذات أولوية 20

تمهيد

برنامج ثقافة ميد برنامج إقليمي مموّل من الاتحاد الأوروبي لمرافقة الدول الشريكة في جنوب المتوسط في مسيرتها لتطوير وتعزيز السياسات والممارسات المرتبطة بالقطاع الثقافي.

أجرى البرنامج في العام 2014 سلسلة من الاجتماعات التشاورية في العاصمة الأردنية عمان مع ممثّلين عن كل من وزارتي الثقافة والسياحة والآثار الأردنية، والمعنيين من العاملين في المجالات الثقافية المختلفة في 29 و30 نيسان 2016، علمًا أنّ هذه الاجتماعات تندرج في إطار نهج البرنامج التشاوري وهدفه الرامي إلى تطوير أنشطة قائمة على الاحتياجات من أجل تنمية الثقافة في المنطقة، وذلك بمساعدة وحدة الدعم الفني العاملة كميسّر. وخلُصت اجتماعات عمّان إلى تحديد أهم أولويات القطاع الثقافي التي من شأنها تطوير السياسات الثقافية في الأردن. وقد جاءت هذه المشاورات ضمن إطار عمل البرنامج الإقليمي حيث أجريت مشاورات مشابهة في ذات الشأن في سبع دول أخرى شريكة للاتحاد الأوروبي من جنوب المتوسط.

وفي الاجتماعات الخاصة بالأردن، اجمع المشاركون من المؤسسات المختلفة والفنانين/ات المستقلين/ات والعاملين في المجال الثقافي الذين استجابوا لدعوة ثقافة ميد كذلك ممثلو وزارات الثقافة والسياحة والآثار، على الحاجة لتحديد استراتيجيّة وطنيّة للثقافة في الأردن كأولوية تصدرت قائمة أولويات العمل الثقافي. واستجابةً لهذه الحاجة ولهذا الإجماع، وضع فريق برنامج ثقافة ميد خطّة عمل بعنوان "تحديد خطة العمل الخاصة بوضع استراتيجيّة وطنيّة للثقافة" (المشار إليها لاحقًا في النص بمصطلح "خطّة العمل")، وذلك بهدف تعزيز الإدارة العامة وتطوير الحوكمة للقطاع وتنميته. وفي بداية عام 2015، قامت وزارة الثقافة الأردنية بإدراج عملية "تحديد خطة العمل الخاصة بوضع إستراتيجيّة وطنيّة للثقافة" على سلّم أولويات عملها.

وعرض برنامج ثقافة ميد تقديم الدعم الفني للعملية وتأدية دور الميّسر للأنشطة التي ستُنفّذ. كما عمل على صياغة الوثائق المطلوبة.

خارطة الطريق ومنهجية العمل

وبتاريخ 8 و9 حزيران 2015، أُطلق برنامج ثقافة ميد "خطّة العمل" المذكورة آنفًا من مقر الهيئة الملكية الأردنية للأفلام في عمّان، حيث عقد برنامج ثقافة ميد اجتماعًا خاصًا بالنظراء من العاملين في القطاع الثقافي وفي مجال بناء السياسات الثقافية وتطويرها تحديدًا من الأردن كما ومن لبنان والمغرب وفلسطين وتونس، لمناقشة المنهجية والأساليب والعمليّات التي يمكن من خلالها "تحديد خطة العمل الخاصة بوضع استراتيجيّة وطنيّة للثقافة" في الأردن.

ويومي 15 و16 أيار 2016، وبرعاية وزارة الثقافة الأردنية وبالتنسيق مع طاقمها، تم عقد ورشة عمل استشارية وطنية أولى في خطوة مكمّلة لهذا الاجتماع. جمعت الورشة أكثر من 100 عامل في المجال الثقافي[1] في الأردن وممثلين عن منظمات المجتمع المدني وعاملين مستقلين وممثلين عن السلطات المحلية والوزارات التنفيذية – أي التخطيط والتعاون الدولي والتعليم والشؤون البلدية وغيرها، علمًا أنّ بعض هذه الجهات كانت أصلًا مدرجة في قاعدة بيانات ثقافة ميد، كما أوصي بسواها إلى البرنامج من قبل الوزارات والعاملين الثقافيين. اعتبرت هذه الورشة خطوة هامّة نحو تحديد الاتّجاهات والمعايير اللّازمة لوضع خطّة وطنية للثقافة ترتكز على فهم واضح وعميق لكل من الفرص ونقاط القوة والضعف والموارد المتاحة وغير المتاحة ضمن السياق المحلي للقطاع الثقافي في الأردن كما يراه المعنيون وذوي العلاقة. كما تم خلال هذه الورشة تحديد إطار العمل بما في ذلك، القيم والمبادئ والمجالات الفنية والثقافية الواجب أخذها بعين الاعتبار، وتم أيضًا تحديد الرؤية والأطراف المعنية والفئات المستفيدة (الشركاء) وطرح الأهداف.
وأتاحت الورشة الوطنية التشاورية للمشاركين/ات خيار الإنضمام إلى إحدى مجموعات العمل التي قسمت وفقًا للمواضيع الأساسية التالية:

1. تحديد الرؤية والأهداف الإستراتيجية والمبادئ التوجيهية التي تنسجم معها: قام بإدارة مجموعة العمل هذه كل من الدكتور أحمد راشد: مساعد الأمين العام لوزارة الثقافة، وكريستيان دبدوب ناصر: مديرة مشروع ثقافة ميد، ومقرر الجلسة ديما شاهين: ناشطة ثقافية أردنية مستقلة.
2. الشركاء (الأطراف المعنية): 1) دور السلطات 2) دور المجتمع المدني 3) دور المسؤولين المنتخبين 4) دور الفنانين والعاملين في القطاع الثقافي. قامت بإدارة الجلسة نعيمة لهبيل، وهي خبيرة مغربية مستقلة في الاقتصاد الثقافي، وسمر دودين، المديرة الإقليمية ومسؤولة البرامج لدى المؤسسة العربية للتنمية المستدامة (رواد) ومقرر الجلسة معالي الدكتور احمد الراشد.
3. المبادرات المركزية واللامركزية: أدار هذه الجلسة كل من فاتن فرحات، وهي خبيرة مستقلة متخصصة في السياسات الثقافية وفواز الحموري من وزارة التربية والتعليم، ومقرر الجلسة رسل الناصر:مؤسسة ومديرة "تجلى" للموسيقى والفنون.

بتاريخ 19 تموز 2016، التقى فريق وحدة الدعم الفني التابع لبرنامج ثقافة ميد بمعالي وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي، لإطلاعه على آخر ما توصل اليه البرنامج من تقدم على مستوى الأردن، واستعراض الخطوات القادمة. وبدوره قام معالي الدكتور الطويسي بالتأكيد على التزام الوزارة ببرنامج ثقافة ميد وبالتعاون مع فريق البرنامج من أجل إنجاح مهمته. كما أفصح معاليه عن انتقال مهمة مكافحة التطرف الذي تلتزم بها المملكة الأردنية الهاشمية، من وزارة الداخلية إلى وزارة الثقافة، وينطوي هذا القرار بالإضافة إلى السياسات التي ترافقه، على جملة من القضايا أهمها:

1. التأكيد على القيمة التي تتضمنها الثقافة فيما يتعلق بتعزيز الحوار واللحمة بين مختلف شرائح المجتمع الأردني.
2. اقتراح التوسع في دور وزارة الثقافة ومهامها مما قد يتطلب رفع سقف موازنة الوزارة.
3. التأكيد على الحاجة إلى وضع إستراتيجية وطنية تقود وتوجه الخطوات العملية اللازمة لمحاربة التطرف.

كما بحث معاليه مع فريق برنامج ثقافة ميد، خطة تنمية الثقافة للفترة الممتدة بين 2017-2019 وشدد على ضرورة انسجام الإستراتيجية التي يعمل البرنامج على تطويرها بالتعاون والشراكة مع جميع الأطراف المعنية بما فيها الوزارة، مع هذه الخطة، وذلك بعد أن يقوم مجلس الوزراء بالمصادقة عليها، كما أشار معاليه إلى خطة وزارة الثقافة للفترة 2006-2008 والتي قد تعتمد أساسًا للخطة الجديدة التي تعد لها الوزارة.

[1] أرسل برنامج ثقافة ميد 370 دعوةً إلى مجموعة واسعة من العاملين الثقافيين الذين يمثلون مختلف القطاعات الفرعية، علمًا أنّه تمت التوصية بالكثير من الأسماء الواردة في قائمة وحدة الدعم الفني من قبل عاملين ثقافيين ومن قبل وزارة الثقافة والوزارات التنفيذية.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الناشطين الثقافيين[2] والتي يشكل أغلب أعضائها مجموعة النقاش المركّز التي أنشأها برنامج ثقافة ميد في وقت سابق، قد أعلنوا التزامهم المساهمة في تطوير هذه الاستراتيجية وتزويدها بكل الدعم اللازم خلال مراحل التنفيذ المختلفة للنشاطات المتعلقة بذلك.

[2] تشكلت مجموعة النقاش المركز الوطنية من خلال برنامج ثقافة ميد

واستكمالاً للعمل وفقًا للمنهجية المتفق عليها، عقدت في عمان بتاريخ 6 و7 كانون أول الورشة الاستشارية الوطنية الثانية. ضمّ المشاركون أولئك الذين شاركوا بشكل فعلي في ورشة العمل الأولى وبعضًا من الذين تلقوا الدعوة ولم يتمكنوا من الحضور آنذاك، بالإضافة إلى بعض المشاركين الإضافيين الذين تمت التوصية بهم إلى برنامج ثقافة ميد خلال الفترة الانتقالية. ويُشار إلى أنّ البرنامج يفسح مجال الحضور أمام الوافدين الجدد حتى الآن سعيًا منه إلى توسيع قاعدة الجهات المستفيدة وتوسيع المشاركة فيه لتشمل أكبر عدد ممكن من الناس.

خلال ورشة العمل الثانية التي تم تنظيمها هي أيضًا بدعم من وزارة الثقافة، قام المشاركون بمراجعة التقدم الذي تم إحرازه منذ ورشة العمل الأولى، حيث استعرضوا المحاور التي تم اقتراحها في مسودة وثيقة الاستراتيجية التي نتجت عن ورشة العمل الأولى: الإطار والرؤية والشركاء وتعزيز الثقافة في الأطراف (خارج العواصم والمدن الكبيرة). وبعد ذلك، تقسّم المشاركون إلى ثلاث مجموعات عمل من أجل مناقشة المسائل الثلاث المتبقية المرتبطة بالإستراتيجية:

1. تحديد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية: تولى عريب زعيتر، مدير التدريب الإقليمي في الهيئة الملكية الأردنية للأفلام تيسير هذه الجلسة فيما اضطلع وجدي منصور، مدير المشروع لدى الهيئة بدور المقرر.
2. تحديد أولويات خطة العمل: تولى كل من سيرين حيلة، مديرة في "الملتقى" وصافي سكران، منسق "شبكة حوض الفنون" MedeArts كالميسّرين والمقررين.
3. الرصد والتقييم: تم تسيير هذه الجلسة من قبل صابرينا ساليس، مساعدة مسؤول المشاريع في مكتب اليونسكو في عمّان، في حين أدت ديما عازر، الشريكة الإدارية لدى "تايل بوكس" TaleBox بدور المقرر.

ولاحقًا في الورشة الثانية، تمت مراجعة مسودة وثيقة الإستراتيجية الوطنية والتعديل عليها بما تناسب مع مخرجات الورشة مع الأخذ بعين الاعتبار أيضًا ملاحظات المشاركين مما مهد لتعريف الإطار العام للنسخة الأولى من خطة العمل للسنوات الثلاث المقبلة، تناولت خطة العمل سبعة محاور ذات أولوية وخمسة عشر مجالاً تدخل بالإستناد إلى ما أتى في وثيقة مسودة الاستراتيجية الوطنية. تغطي هذه المجالات مختلف القطاعات الثانوية التي تم رصدها خلال المشاورات، وهي تشمل: الفنون الأدائية والبصرية والموسيقى والحرف اليدوية والمجالات الإبداعية والتراث الثقافي وعلم المتاحف وإدارتها والتخطيط العمراني وإدارة المساحات الثقافية والسياحة والمهرجانات الثقافية والتواصل والتشبيك. كما تحدد خطة العمل المحاور ذات الأولوية التي تم رصدها وهي: الحوكمة والتعليم والمسح المعلوماتي للقطاع الثقافي وتوسيع القاعدة الجماهيرية وتعزيز الثقافة في المناطق البعيدة والبنى التحتية والفسحات والتراث الثقافي والتنمية الثقافية-السياحة الثقافية والمجالات الإبداعية والحرف اليدوية والتواصل والتشبيك، ألخ. وقد ركزت خطة العمل على عدد محدد من الأهداف لكل محور وعلى مبادرات محددة لكل هدف على قاعدة أهمية بناء خطة عمل قابلة للتحقيق والإنجاز.

وبتاريخ 4 تموز 2017، واستكمالاً للعملية التشاركية الرامية إلى تطوير السياسات الثقافية في الأردن، قام مشروع ثقافة ميد بالشراكة مع وزارة الثقافة بتنظيم لقاء حصري أخير من أجل مراجعة وإقرار المحاور والأنشطة المقترحة وإختيار الأهداف المحورية والمبادرات ذات الأولوية للسنوات الثلاث القادمة وفقًا لأصحاب العلاقة المشاركين وأيضًا بهدف بناء خطة عمل واقعية وقابلة للتحقيق. وقد شملت خطة العمل المقترحة هذه تدخلات ومبادرات تلائم السياق والاحتياجات المحلية والمحددات الخاصة بشح الموازنات المرصودة للثقافة حاليًا، كما وتم أخذ خطة التنمية (2017-2019) التي عملت عليها وزارة الثقافة بعين الاعتبار عند تحديد الأولويات. يحرص مشروع ثقافة ميد على مواكبة تنفيذ الأولويات لحين انتهاء المشروع في كانون الثاني 2019.

حظي اللقاء بمشاركة أربعين ممثلاً عن المؤسسات الشريكة والفنانين/ات والناشطين الثقافيين من الوزارات المختصة والبلديات والمؤسسات الداعمة للثقافة والمؤسسات المستقلة في منطقة جنوب المتوسط، إضافة إلى مشاركة خبراء من لبنان والجزائر وفلسطين وتونس وبلجيكا.

وقد استهل اللقاء بعرضين لكل من الخبير المختص بالسياسات الثقافية العامة/ مشروع ثقافة ميد – جان لوك لوكسان و وسيليا حساني عن مؤسسة الأجندة الثقافية –لبنان. قام جان لوك لوكسان بتسليط الضوء على أهمية دور الخطط التنفيذية كأدة لتحقيق وإنجاز السياسات الثقافية للدول، كما استعرضت سيليا حساني تجربة مؤسسة الأجندة الثقافية في رصد ومسح الممارسات الثقافية والفنية في لبنان وقدمت شيران بن عبد الرازق مديرة مؤسسة دار القيوم في تونس تجربة ولاية تطاوين في رصد الممارسات الثقافية والفنية ومسحها في الولاية.

هذا وقد توزّع المشاركون في اللقاء على ثلاث مجموعات عمل من أجل مناقشة المحاور الثلاثة المقترحة وهي الحوكمة والتعليم والتنمية الثقافية وفقًا لما يلي:

1. الحوكمة: تولت كل من لمياء الراعي (خبيرة مستقلة) وفاتن فرحات (خبيرة مستقلة /مشروع ثقافة ميد) تسيير هذه الجلسة فيما اضطلع صافي السكران (منسق ميد أرتس) بدور المقرر.
2. التعليم: تولى كل من ديما عازر من مؤسسة صندوق الحكايا ومحمد عزيزات من جامعة البتراء تسيير الجلسة التي قام محمود العرب من وزارة السياحة والآثار بدور المقرر فيها.
3. التنمية الثقافية: تم تسيير هذه الجلسة من رسل الناصر (ناشطة ثقافية مستقلة)، وشيما التل (أمانة عمان الكبرى)، كما قام نزار العدارية من المركز الأمريكي للأبحاث الشرقية بدور المقرر.

في الختام، لا بد من الإشارة الي أن دور مشروع ثقافة مد قد اقتصر على دور الميسر للعملية حتى اللحظة، وأنه لا بد لوزارة الثقافة وكافة المؤسسات والأفراد ذوي العلاقة استكمال هذه العملية الهامة والحرص على تهيئة الظروف المواتية لتنفيذ خطة العمل المقترحة بما يتناسب مع أهداف وروح الإستراتيجية والنهج التشاركي في صياغتها.

ولا بد من الإشارة أيضًا إلى أنّ المنهجية التي تم اعتمادها لبناء الإستراتيجية الثقافية للمملكة تنسجم مع البنود والتوجهات العامة لاتفاقيات اليونسكو التي تعزز أهمية الدور التشاركي واعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة في بناء السياسات الثقافية الوطنية، وفي مقدمتها اتفاقية 2005 (اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي) والتي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية سنة 2006. تعتمد المنهجية المتبعة في إعداد الخطة مبدأ "التشاركية"، إذ إن إعدادها لم يقتصر على وزارة الثقافة (كجهة مرجعية مباشرة) وغيرها من الوزارات ذات العلاقة، وإنما أتسع ليشمل هيئات الحكم المحلي والمحافظات والمؤسسات الثقافية والفنية والمبادرات المستقلة الفاعلة في العمل الثقافي والفني والروابط والشبكات إضافة إلى الفنانين/ات المستقلين/ات والباحثين/ات في الشأن الثقافي، وتعتمد على تبادل المعلومات والتجارب من خلال استعراض بعض النماذج المهمة في بناء السياسات الثقافية في العالم العربي وأوروبا.

الإستراتيجية الوطنية للثقافة - المملكة الأردنية الهاشمية تنطلق التوجهات العامة في الخطة من فكرة أن الخطة تمثل إطار عمل شاملٍ وملزمٍ وتستند إلى مبدأ المشاركة وفتح منصة للنقاش والمداولات والحوار لتشكيل إطار ناظم للعمل الثقافي (واقعي وعملي وقابل للتحقيق) يتم من خلاله الاتفاق على رؤية مشتركة وبرامج واضحة ومن ثم خطة واضحة للتنفيذ والمتابعة والتقييم إضافة إلى توفير الأموال ليس فقط من خلال وزارة الثقافة أو الحكومة، وإنما أيضًا بالاعتماد على مصادر تمويل محلية ودولية ومن خلال القطاع الخاص.

يتطلب هذا التوجه بالطبع تشكيل ائتلافات واسعة من المؤسسات ذات العلاقة الرسمية وشبه الرسمية والمستقلة والاتحادات والمؤسسات الخاصة والأفراد للمشاركة في عملية التخطيط منذ بدايتها. كما ويتم التعامل مع قطاع الثقافة والتراث هنا أيضًا كمحرك رئيس للتنمية الوطنية، وبالتالي يأتي "إشراك" قطاعات

مهمة من خارج القطاع الثقافي مثل وزارة الصناعة والتجارة والتموين ووزارة العمل والقطاع الخاص في العملية ككل. ولا بد أيضًا الالتفات إلى الفنانين/ات المستقلين/ات الذين لا يتم تمثيلهم بالضرورة عبر المؤسسات الفاعلة (الرسمية أو المستقلة) وغالبًا ما يتم استثناؤهم/هن من عملية التخطيط (لعدم توفر آليات التواصل الكافية) في هذه العملية وإيجاد الإطار العام لإشراكه/ها في عملية التخطيط والتنفيذ أيضًا.

I تحديد الإطار العام للإستراتيجية

تطرقت مجموعات العمل المذكورة آنفًا من خلال الورشتين المذكورتين أعلاه إلى مواضيع الإطار العام للإستراتيجية الجديدة وهي: الرؤية والقيم والمبادئ. وقد نتج عن هذا الاجتماع جملة من القضايا والموضوعات والأولويات الرئيسية للسياسات الثقافية والتي تكرر ذكرها خلال النقاش في الورشتين وعلى رأسها:

1. التطرّق إلى الدين الإسلامي والقومية العربية في نص الخطة، وهذا يعكس الآراء التي عبر عنها المشاركون/ات أثناء الورش في ما يخص "الرؤية"، والتي خلصت إلى اعتماد طرح "ثقافة وطنية عربية إسلامية إنسانية" إذ يشمل ذلك جميع مكونات المجتمع الأردني بدون استثناء ويساهم في التأكيد على نبذ التطرّف والإقصاء بكافة أشكاله.
2. الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة: يعتقد المشاركون/ات أن الحوار القائم يعد عاملاً جوهريًا في تعزيز التنمية المستدامة للثقافة والفنون كما ينطبق ذلك على أي من القطاعات الأخرى، فعلى السلطات أن تصغي إلى الناشطين الثقافيين في الميدان، وأن تعي دائمًا احتياجاتهم والعقبات والتحديات التي يواجهونها أثناء عملهم وأن تعمل على تسهيل وتسهيل عملهم وعدم إعاقته، وعلى هذا الحوار أن ينعكس إيجابًا على رسم السياسات المناسبة للأطراف كافة.
3. دور وزارة الثقافة ومصداقيتها تجاه العاملين في القطاع الثقافي والفنانين والقطاع بشكل عام، حيث تعتمد وزارة الثقافة كداعم وميسر للعمل الثقافي يسعى إلى توفير التمويل المحلي العام الكافي[3] وتقديم آليات شفافة ذات مصداقية لتوزيعه، ويتحمل مسؤولياته تجاه أعماله بحيث يكون خاضعًا للمحاسبة في حال فشله.
4. يعزوا المشاركون أحد أسباب ارتفاع نسبة التطرف إلى تهميش المدن والمراكز الثقافية خارج عمان، حيث بات من الضروري تعزيز دور المدن في التنمية الثقافية ويتوجب رفد المراكز الثقافية بالموارد البشرية ذات الكفاءة لإدارتها، وأن يكون لديها خطط عمل خاصة بها لتعزز الحوار وتقبل الآخر ضمن روح يسودها الاحترام والمساواة تحديدًا اليوم في ظل تدفق اللاجئين إلى الأردن من الدول العربية المجاورة وعلى رأسها سوريا. هذا وتتزايد نسبة التطرف بسبب غياب التكامل والتنسيق بين المؤسسة التربوية والتعليمية بكافة مراحلها والمنجز الثقافي الأردني والعالمي المعاصر والافتقاد لدور متميز للجامعات في الإنتاج والترويج الثقافي والفني والبحثي، بالإضافة إلى ضيق القاعدة الجماهيرية للأنشطة الثقافية والفنية المتخصصة وتركزها في المراكز الحضرية.
5. وضعية الفنان ومركزية الفنان والمبدع، حيث أن النظام والثقافة السائدة لا تمنح الفنان التقدير الذي يستحقه في المجتمع، بالإضافة إلى عدم الاكتراث بالإبداع والعمل الإبداعي بشكل عام، مما يؤدي إلى عواقب اجتماعية واقتصادية تحديدًا في ظل ترهل النقابات والاتحادات الفنية الحالية وتسيسها، حيث يصعب على الفنانين الحصول على فرص العمل بالإضافة إلى تدني الأجور.
6. ضعف التنسيق بين عمل المؤسسات المعنية بالشأن الثقافي، مما شتت الجهد وأنتج واقعًا ثقافيًا مبعثرًا والتأكيد على ضرورة التعاون بين العاملين في القطاع الثقافي يزيد من عوامل نجاحهم، حيث يبدو أن هذا التعاون شبه غير موجود في الأردن في الوقت الحالي.
7. ضرورة ضمان حرية التعبير وفق ما تكفله المواثيق والشرائع الدولية والتي تنظم الفعل الثقافي وغيره.

[3] تتبنى وزارة الثقافة موقف التأكيد على أنّها تتحلى بميزانية أقل من سائر الوزارة وأن الجزء الأكبر من ميزانيتها يصب في النفقات التشغيلية. وأما موقف العاملين الثقافيين، فهو أنّه يجدر بالمؤسسات ممارسة الضغوط ضمن الحكومة من أجل الحصول على المزيد من الدعم المالي وتشكيل الإستراتيجية أداةً ملائمةً لفعل ذلك.

8. غياب الدراسات المتخصصة والقراءات العميقة في الواقع الثقافي الأردني في الوطن وفي الشتات، والافتقار إلى القاعدة البيانية الدقيقة التي يمكن عبرها تحديد الاحتياجات واقتراح التوجهات.
9. النقص الحاد في الكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة والمدربة للعمل في المجالات الثقافية وإدارة أنشطتها وخدماتها المختلفة، لاسيما تلك التي تستلزم مهارات ومعارف وتقنيات متطورة وحديثة وتطوير المناهج والبرامج الأكاديمية الثقافية ووضع السياسات والتخطيط الإستراتيجي للقطاع الثقافي وإدارة المؤسسات الثقافية والفنية أو المؤسسات العاملة في الصناعات الثقافية.

أما بالنسبة إلى تعريف الثقافة، فقد قادت المداولات بين المشاركين/ات من خلال الورش المختلفة إلى اعتماد تعريف اليونسكو. وكانت الحجة أنّ هذه الأخيرة بذلت جهودًا لتعريف الثقافة، وأهمها كان المؤتمر العالمي حول الثقافة عام 1982 والذي أسفر عن إعلان المكسيك الخاص بالسياسة الثقافية، وأن هذا التعريف للثقافة ينسجم مع احتياجات الأردن وخصوصياته:

"جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعًا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وتشمل الفنون والآداب وطرق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات والثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته، وتجعل منه كائنًا يتميز بالإنسانية المتمثلة بالعقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي وعن طريقها يهتدي إلى القيم ويمارس الاختيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه، والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل وإعادة النظر في إنجازاته والبحث عن مدلولات جديدة وإبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه" .

إن رؤية المشاركين/ات للثقافة تنطلق من اعتبارها رأس مال اجتماعي يمنح الفرد والمجتمع/ات القدرة على مواجهة المتغيرات والصعاب وقوة للتواصل مع الحياة وإعادة إنتاجها. كما للثقافة دورٌ حاسمٌ في إنتاج وإعادة إنتاج الهوية بمفهومها التعددي القومي والإنساني التقدمي. إن التعددية الدينية والسياسية والفكرية في المجتمع الأردني تطرح أهمية توليد وعي لدى الأجيال الشابة بضرورة رؤية التعددية كشرط ضروري - وإن كان ليس كافيًا وحده - لأسس التشكل الديمقراطي للمجتمع والدولة الحديثة. وتعد هذه المهمة إحدى مهام الثقافة التي لا تنتعش وتزدهر إلا في بيئة ديمقراطية تؤمن الحرية للمبدع والمبدع على حدٍ سواء . كما أكد المشاركون والمشاركات على ضرورة مشاركة المواطنين في العمل الثقافي، حيث لا ينحصر التعريف بالمشاريع الثقافية وفنون الأداء فحسب بل يشمل أيضًا مكونًا أساسيًا لبعد شامل يرمي إلى تحقيق رفاه المجتمع المحلي وتعزيز قيمة العمل الثقافي والفني. وعلى الصعيد العملي، يرتبط العمل الثقافي بفهم أوسع للعملية التنموية ويوفر مساحة للأشخاص والمجتمعات المحلية للتعبير عن أفكارهم حول التنمية المرجوة الثقافة.

1.1 القيم

كما ذكر في المقدمة، برز من خلال الورش المتعاقبة نقاش حول مجموعة القيم الرئيسية التي تحدد الإطار العام الخاص بالثقافة والعمل الثقافي، وارتأى المشاركون الحرص على احترام القيم الإنسانية القائمة على التسامح وتقبّل الآخر وإشراك الجميع والتأكيد على نبذ العنف والتطرّف بكافة أشكاله.

تعكس القيم دلالات ما يشكل الهوية الأردنية الجماعية فهي عربية وإسلامية ووطنية وإنسانية، موروثة ومكتسبة، تعتمد في أساسها على الانفتاح على الثقافات الأخرى والرؤية المستقبلية والعيش المشترك آخذة بعين الاعتبار التنوع الثقافي في المجتمع المحلي وتقبّل الآخر واحترام الاختلاف لتحقيق كل ما ورد رسميًا من قيم وطنية وقيم ديمقراطية.

1.2 المبادئ

إن التنوع والانفتاح اللذان لطالما تميز بهما الأردن[4] على مر التاريخ هما مورد غني قادر على إثراء وتنوير المشروع الثقافي الوطني والمساهمة في إزدهاره على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

إن أحد أهم المبادئ التي تبناها الأردن هي "تعزيز الروابط بين الثقافة العالمية والمحلية والثقافة بمفهومها الدقيق [...] والثقافة العلمية البحتة"[5][...].

لا شك أن ممارسة الثقافة حق أساسي لكل مواطن أردني ويتوجب التمتع به وممارسته بالتساوي من قبل المجتمعات والأفراد كافة. ولضمان

[4] صادق الأردن على اتفاقيتين مهمتين لليونسكو: اتفاقية 2003 لحماية الموروث الثقافي غير المادي http://www.unesco.org/culture/ich/en/convention واتفاقية 2005 لحماية وتعزيز التنوع الثقافي للتعابير الثقافية. http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=31038&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

[5] السياسات الثقافية في الأردن، هاني العمد، اليونسكو 1981،صفحة 13

ممارسة هذا الحق بنزاهة وإنصاف يتوجب تفعيل وتعزيز المشاركة المجتمعية على جميع المستويات والعمل وفقًا لمبادئ المساءلة والشفافية المتعارف عليها عالميًا.

بما أن ممارسة العمل الثقافي تتم بأشكال مختلفة وعلى مستويات عدة يتوجب الأخذ بعين الاعتبار حرية الإبداع والتجديد ودعم وتشجيع مناهضي التغيير الإيجابي البناء ودعم المشاريع الإبداعية وتوفير فرص عمل للشباب.

1.3 المجالات الفنية والثقافية والمجالات ذات الصلة الواجب أخذها بعين الاعتبار

1.3.1 المجالات الفنية والتراثية

- الفنون الأدائية (performing arts)
- الفنون البصرية (visual arts)
- الموسيقى (music)
- الفنون والحرف (handicrafts)
- الصناعات الإبداعية (creative industries)
- حماية الموروث الثقافي غير المادي (Preservation of intangible heritage)
- حماية الموروث الثقافي المادي من خلال تطوير المرافق الثقافية والحفاظ عليها (presentation of tangible heritage)
- إدارة المواقع الأثرية (management of archeologica sites)
- إدارة المتاحف (museology and curation)
- التخطيط الحضري الذي يأخذ العامل الثقافي بعين الاعتبار (Urban planning)
- إدارة المساحات الثقافية (management of cultural spaces)
- السياحة الثقافية والمهرجانات (cultural tourism and festivals)

1.3.2 البحث والتوثيق

تعد مسألة شبه غياب البحث (research) والإحصاءات في القطاع الثقافي مشكلة حقيقية يجب وضع معالجتها على رأس سلم الأولويات، حيث أن إحدى نقاط الضعف المتعلقة بوضع خطة استراتيجية وطنية للثقافة هي قلة توفر التوثيق والدراسات والبيانات الدقيقة فيما يخص القطاع، الذي كان من شأنه أن يعزز مخرجات الورشة في هذه الوثيقة من ناحية السياق ومن ناحية تطبيق السياسات وتنفيذ هذا المشروع. وفي هذا السياق فقد تمت الإشارة إلى دراسة حول السياسات الثقافية في الأردن من تأليف هاني العمد التي كلف بها من قبل منظمة اليونسكو[6] والتي نشرتها هذه المؤسسة سنة 1981. تقدم هذه الدراسة نظرة تاريخية عامة حول تطور القطاع الثقافي آخذة بعين الاعتبار الديناميات الديموغرافية والاثنية وغيرها. كما تمت الإشارة أيضًا إلى التقرير الذي نشره المشروع[7] الممول من الاتحاد الأوروبي MEDLIHER – Mediterranean Living Heritage. أما بخصوص التوصيات الضرورية لتطوير البحث والتقييم لقطاع السياسات الثقافية في الأردن فيمكن تلخيصها كما يلي :

- بناء قاعدة معرفية تدعم التخطيط والاستثمار الثقافي في الأردن، تكون في متناول الباحثين والدارسين الراغبين في الوصول إلى المعطيات الخاصة بالسياسات الثقافية لدى كافة العاملين والمشتغلين في الحقل الثقافي.
- متابعة مؤشرات الممارسة الثقافية في الأردن ومدى تقدم التشريعات والقوانين المنظمة لها وللمجالات المرتبطة بها.
- صياغة منهجيات وآليات تقييم المشاريع الثقافية ودراسة أثرها.
- تشجيع البحوث والاستبيانات والوثائق العلمية المتعلقة بالتنمية الثقافية وبالأخص دراسة احتياجات الأردنيين الثقافية، سواء داخل البلاد أو خارجها، بالإضافة إلى موقعها على الخريطة الثقافية الإقليمية والعالمية.
- ربط الثقافة بالاقتصاد ورفع الوعي حول القيمة الاقتصادية للثقافة.
- تطوير أدوات تضمن الممارسات الثقافية السليمة وتعزز التنمية الثقافية في المؤسسات الثقافية ووالهيئات المحلية والبلديات.
- الاستفادة من الدراسة[8] التي أجريت بتكليف من ثقافة ميد حول التعليم العالي والتخصصات الفنية والسياسات والإدارة الثقافية، والبناء على مخرجاتها بحيث يتم دمج بعض جوانب المبادئ التوجيهية الواردة فيها بشكل يتفق مع احتياجات التعليم العالي والتدريب في الأردن.

1.3.3 التشريعات

تتوفر سلسلة من التشريعات[9] الناظمة للثقافة والعمل الثقافي في الأردن نذكر أهمها:

- قانون رقم (36) لسنة 2006 وتعديلاته
- قانون الجمعيات رقم 51 لسنة 2008

[6] http://unesdoc.unesco.org/images/0004/000455/045524eo.pdf

[7] مول المشروع من قبل التراث الأورو-متوسطي في مرحلته الرابعة، وهو برنامج إقليمي مول من الاتحاد الأوروبي في الفترة 2008-2013 وتم تنفيذه من قبل اليونسكو، حيث ساهم في تنفيذ الاتفاقية الخاصة بحفظ الموروث الثقافي غير المادي في الدول المتوسطية الشريكة. في الأردن ساهم في تقييم وضع الموروث الثقافي غير المادي، للاطلاع على التقرير: www.unesco.org/culture/ich/doc/src/07950-EN.pdf

[8] المبادئ التوجيهية الخاصة بالتعليم العالي والتدريب المهني في التخصصات الفنية والإدارة والسياسات الثقافية- التشغيل والإجازة أيلول 2016

[9] وزارة الثقافة - تنمية الثقافة في الأردن 2006-2008

- قانون رقم 6 لسنة 2006 وتعديلاته
- نظام التنظيم الإداري لوزارة الثقافة رقم 15 لسنة 2003 وتعديلاته
- نظام التنظيم الإداري للمركز الثقافي الملكي رقم 16 لسنة 2003
- نظام التنظيم الإداري للمكتبة الوطنية رقم 5 لسنة 1994
- قانون الآثار (للمواقع الأثرية)
- قانون السياحة (الناظم للسياحة)
- قانون التراث
- نظام حق المؤلف والحقوق المجاورة
- نظام المصنفات الفنية
- نظام نشر الثقافة والتراث
- نظام التفرغ الابداعي الثقافي الأردني
- نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية

كما تمت الإشارة إلى الدراسة التي قامت بها سهاد السكري حول التشريعات الخاصة بالثقافة في الأردن، وأجمعت أكثرية المشاركين على أن التشريعات المتعلقة بالثقافة والفنون والجمعيات الثقافية في الأردن قد تغطي بعض من الاحتياجات ولكن ليست كافية ولا تستجيب لبعض متطلبات العصر، كما أوصى المشاركون بتطوير وتفعيل التشريعات الخاصة بالثقافة والعمل الثقافي والفني والصناعات الإبداعية.

1.3.4 التعليم

يشكّل التعليم والتعليم العالي رابطًا مهمًا فيما يعرف بـ "سلسلة القيمة" value-chain للتنمية الثقافية. ويبقى من أهم التحديات التي تواجه مستقبل الثقافة في الأردن غياب التكامل والتنسيق بين المؤسسة التربوية والتعليمية بكافة مراحلها والمنجز الثقافي الأردني والعالمي المعاصر والافتقاد لدور متميز للجامعات في الإنتاج والترويج الثقافي والفني والبحثي. يضاف إلى ذلك أن تطوير تدريس الفنون في المملكة من المرحلة الابتدائية وحتى للمرحلة الثانوية[10] حاجة ملحة. ويتوجب على التعليم العالي أن يوفر التخصصات التي تتماشى مع متطلبات العصر بحيث يتم تخريج أجيال ذات كفاءة عبر تعليم وتدريب أكثر تخصصًا وتحديدًا:

- العمل على دراسة وتقييم فحوى البرامج التعليمية والنظرية والعملية والمتطلبات الأخرى وتوحيدها وربطها بالفلسفة العامة للتعليم العالي كما ترد ضمن الإطار التشريعي ذي الصلة وملاءمتها ومتطلبات السوق المحلي والسياحي والاستهلاكي والاستفادة من التوجهات الفنية المعاصرة تقنيًا وفلسفيًا وفكريًا.
- تطوير مناهج الفنون في التعليم العام والعمل على إغناء خبرات الهيئات التدريسية الموجودة، ورفع مستواها االأكاديمي.
- تعزيز التنسيق بين وزارة الثقافة وزارات التعليم والتعليم العالي ووزارة الشباب ووزارة العمل بهدف ادارج السياسات والبرامج المناسبة والضرورية التي من شأنها تطوير القطاع الثقافي ضمن خططها.
- تطوير المناهج البديلة والمكملة، والموجودة خارج نطاق المناهج الرسمية.
- تطوير التعليم العالي في مجال الفروع الفنية والإدارة والسياسات الثقافية.[11]
- إدراج مادة تعليمية تعمل على تطوير مهارات ريادة الأعمال: كيفية تطوير الأعمال التجارية، تصميم وتخطيط المشاريع، جمع الأموال، إدارة الموارد، الخ.
- مراجعة الشهادات الرسمية في الاختصاصات الفنية والثقافية في مرحلتي الزمالة والدراسات العليا.
- نشر التوعية الثقافية بين الشباب والطلاب في ما يتعلق بأهمية الثقافة كحاجة أساسية للوجود الإنساني.

1.3.5 البنى التحتية الثقافية

في هذا السياق، المساحات الثقافية هي الأماكن التي تنظم فيها النشاطات الثقافية وتحدث فيها التشكلات الثقافية، قد تكون هذه المساحات في الهواء الطلق أو مساحات مغلقة داخلية، قد تكون عامة أو خاصة أو شبه عامة. هذه المساحات مهمة في حياة الفرد فهي تلعب دور أساسي في تشكيل الفرد منذ الطفولة. وتعاني المملكة من ضعف في البنية التحتية المترابطة المتمثلة في قلة عدد المراكز الثقافية المؤثرة في معظم مناطق المملكة، وضعف تجهيزاتها (المسارح ودور السينما وأماكن التدريب وأماكن العرض). وأوصى المشاركون بالتالي:

- تطوير وتفعيل الفضاءات الثقافية وتسهيل الوصول اليها واستخدامها لتنفيذ الفعاليات والأنشطة الثقافية.
- تعزيز العمل الثقافي خارج العاصمة عمان[12] في المحافظات والقرى النائية.

[6] http://unesdoc.unesco.org/images/0004/000455/045524eo.pdf

[7] مول المشروع من قبل التراث الأورو-متوسطي في مرحلته الرابعة، وهو برنامج إقليمي مول من الاتحاد الأوروبي في الفترة 2008-2013 وتم تنفيذه من قبل اليونسكو، حيث ساهم في تنفيذ الاتفاقية الخاصة بحفظ الموروث الثقافي غير المادي في الدول المتوسطية الشريكة. في الأردن ساهم في تقييم وضع الموروث الثقافي غير المادي، للاطلاع على التقرير: www.unesco.org/culture/ich/doc/src/07950-EN.pdf

[8] المبادئ التوجيهية الخاصة بالتعليم العالي والتدريب المهني في التخصصات الفنية والإدارة والسياسات الثقافية- التشغيل والإجازة أيلول 2016

[9] وزارة الثقافة - تنمية الثقافة في الأردن 2006-2008

[10] اعتبرت هذه أولوية خلال الاجتماع الأول مع العاملين في القطاع الثقافي في الأردن والذي عقد في المعهد الفرنسي في جبل اللويبدة في عمان

[11] يرجى مراجعة المبادئ التوجيهية لتطوير التعليم العالي والتعليم والتدريب المهني في الاختصاصات الفنية وفي مجال السياسات والإدارة الثقافية – الشهادات والتشغيل.

[12] مشروع المدن الثقافية الأردنية هو مشروع مهم في هذه الحالة وينطوي أيضًا على تطوير وبناء وتحسين البنى التحتية في المحافظات والمدن عبر المملكة

II الوضع الراهن

لا يتوفر حاليًا تحليل علمي للوضع الراهن، الأمر الذي يزيد من صعوبة هذا النشاط وتحديد ما نود تحقيقه وكيف. ولكن تتوفر معلومات مهمة إلا أنها غير مرتبة وموثقة بالشكل الملائم ولا بد من جمعها عن طريق إجراء مسوحات واستطلاعات ودراسات.

استنادًا إلى ما سبق، يعتبر برنامج ثقافة ميد المسح المعلوماتي للقطاع الثقافي من أبرز أولويات خطة العمل.

III الرؤية

اليوم، أصبحت عملية وضع رؤية للثقافة في الأردن معقدة نوعًا ما، وذلك يعود إلى جملة التحديات التي يواجهها البلد اليوم كتدفق اللاجئين من مختلف الجنسيات، وارتفاع نسبة البطالة والتطرف، واتساع الهوة بين الطبقات وتآكل الطبقة الوسطى، وعدم التنبه بما فيه الكفاية لقيمة الثقافة وغياب سياسات وطنية واضحة لدعم عملية نمو صحية لقطاع الثقافة.

الرؤية المقترحة

ثقافة وطنية عربية إسلامية انسانية تحترم التعددية ومنفتحة على الثقافات الأخرى والإرث الانساني، تنمي المواطنة القائمة على المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية

العلاقة بين الثقافة والمجتمع

تطرقت مساهمات المشاركين إلى مجموعة واسعة من المشاكل المتصلة بما اعتبروه الرابط والعلاقة ما بين الثقافة والمجتمع:

- مقاربة للثقافة تشمل الجميع ترسم معالمها القيم الإنسانية والديمقراطية؛ تكون منفتحة على التوجهات المعاصرة وعلى الثقافات الأخرى، وتحترم في الوقت عينه تقاليدها الشخصية وتراثها؛ وتقدّر قيمة التنوع الثقافي والعرقي الذي يتسم به نسيجها الاجتماعي فيما تعزز القواسم والخصائص المشتركة وتجتهد لمشاركتها مع سائر العالم.
- دعم وتمكين تكوين فضاءات آمنة تكفل حرية التعبير والإنتاج الفني بكافة أنماطه لكافة مواطني المملكة.
- تكوين بيئة تدعم توظيف الثقافة والفن بكافة وسائطها في التنمية والتمكين والتعليم والتعلم وفي التعاطي مع بعض القضايا المجتمعية.
- دراسة آثار اللجوء المتعاقب على المملكة على الهوية الثقافية وتعزيز الأثر الإيجابي الناتج عنه، واغتنام الفرص المتاحة من خلاله
- تعزيز الهوية الثقافية والتفاعل مع الهويات والثقافات الأخرى وعدم اقصاء أيًا من مكونات المجتمع الدينية والعرقية وانفتاح المواطن الأردني على الثقافات الأجنبية وعلى الاختلاف كقيمة رئيسية.
- ربط العمل الثقافي مع المجتمعات وتفعيل مشاركة الأخيرة وزيادة القاعدة الجماهيرية للفعاليات الثقافية المحترفة والهاوية
- ضمان المساواة والعدالة في توزيع الموارد الثقافية وضمان مشاركة فاعلة للنساء والشباب والأطفال.
- ضمان أن تلعب الثقافة دورًا مؤثرًا في محاربة التطرف والعنف ووضع حد لهيمنة المؤسسات الدينية التي تعمل ضد الرؤية والقيم المقترحة.

العلاقة بين الثقافة واللامركزية

تخضع التنمية الثقافية المحلية (في المدن والمحافظات) لهيئات الحكم المحلي والمجتمع المدني اللذان يتشاركان مسؤوليات التخطيط الثقافي والتنفيذ. لذا اعتبر المشاركون أنه لا بد من تحفيز الأحزاب السياسية على إدراج الثقافة في قائمة أولوياتها في أجنداتها السياسية، علمًا أنّ المدن تتحلى بمخزون هائل من الموارد التي يمكن تعبئتها دعمًا للتنمية الثقافية المحلية والمساهمة في عملية التنمية الوطنية أيضًا.

- على هيئات الحكم المحلي أن تنفذ مشاريع نابعة من السياق المحلي تعكس خصوصيته وتعمل على الاستفادة من موارد المدن الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار أولويات واحتياجات مواطني المدينة.

- على المدن والهيئات المحلية أن تستمد الإلهام من تجارب ناجحة في مدن مجاورة في المنطقة ـ كما يجب تشجيع التوأمة مع مدن أخرى من نفس البلد أو من بلد آخر في المنطقة أو خارجها نظرًا لحجم القيمة التي تمتلكها هذه الشراكات في توطيد التواصل والتبادل الثقافي والتنمية الثقافية.
- على المدن والهيئات المحلية في المركز وفي الأطراف أن تعمل على توفير شبكة من الفضاءات الثقافية لاستقبال الأنشطة الفنية المحلية والوافدة. ينبغي على المدن أن تجعل هذه المساحات والمراكز الثقافية الكائنة ضمن منطقة نفوذها متوفرة لاستخدام المواطنين. مما يفرض ضرورة العمل على إعادة تعريف دور المواطنين في إدارتها و"الاستحواذ" عليها، وتبسيط عملية دخولها واستخدام الفضاءات الحالية منها- بتسهيل تصاريح إشغالها. وإتاحة سبل المساعدة للمواطن.
- وضع الثقافة والفنون على أجندة عمل الانتخابات البلدية من خلال المدافعة والمناصرة والحملات الموجهة.
- الاحتفاء بالتنوع الثقافي والخصوصيات الجغرافية والثقافية والفنية للمدن والقرى المختلفة.
- تخصيص موازنات لهيئات الحكم المحلي لدعم الإنتاج الثقافي والفني وتوفير بيئة تكفل حرية التعبير والتفكير.

العلاقة بين الثقافة والتنمية

على الرغم من أن هذه العلاقة تبرز بشكل راسخ في المؤلفات حول التنمية الثقافية، إلاّ أنّ المشاركين قدّموا بعض النقاط ذات الصلة بالسياق الأردني:

- مأسسة وتدعيم القطاع الثقافي بهدف تحقيق استدامة البرامج الثقافية.
- إعادة تعريف الثقافة بشكل شامل مما يوضح كيفية تقاطع الثقافة مع بقية المجالات والقطاعات.
- تسيير التنسيق بين كافة المؤسسات الرسمية (وزارة الثقافة ووزارة التخطيط ووزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة السياحة ووزارة التنمية ووزارة وزارة الصناعة و التجارة و التموين) والمؤسسات غير الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص لضمان إدراج الثقافة ضمن التنمية الشاملة للمملكة.
- تعزيز مبادىء الحوكمة الرشيدة في كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لضمان الشفافية والمسائلة وحسن إدارة الموارد .
- تعزيز العمل الثقافي التنموي الذي يعتمد على ترسيخ حقوق الانسان والتنوع والتعددية والحريات الفردية العامة كأسس لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية.
- إدراج الثقافة كجزء أساسي لا يتجزأ في كافة خطط التنمية المستقبلية في المملكة

العلاقة بين الثقافة والسياحة

تعزيز دور السياحة الثقافية في الأردن من خلال إحياء المساحات التاريخية والأثرية لإعادة إنتاج الموروث الثقافي الابداعي بالتعاون مع الفنانين الفنانين المنتسبين إلى جمعيات والمجتمعات المحلية.

- تعزيز دور السياحة في إعادة إحياء المواقع الأثرية كمواقع تفاعلية تحتضن المهرجانات المحلية والعالمية.
- تعزيز التبادل السياحي الثقافي العالمي ودعوة فنانين عرب وعالميين لتقديم عروضهم في الأردن والعمل على تكوين إنتاجات مشتركة مع فنانين أردنيين.
- تعزيز القيمة الاقتصادية للسياحة والسياحة الثقافية.

العلاقة بين الثقافة والاقتصاد

تعديل القوانين والبيئات الناظمة للعمل الثقافي لضمان تطوير الصناعات الابداعية في الأردن.

- تطوير منصات إلكترونية ريادية للترويج للمنتجات الثقافية والابداعية عبر الإنترنت.
- العمل على اقتطاع نسبة من عوائد السياحة في الأردن لدعم البرامج الثقافية والفنية.

IV الشركاء: الأطراف المعنية والفئات المستفيدة

تعتمد الشراكة في العمل الثقافي على الأسس والمبادئ التالية:

- تحديد أدوار الشركاء ومساهمة كل منهم.
- تأكيد التنسيق والتعاون المستمر بين الوزارات والمؤسسات المعنية.
- نشر وتوزيع معلومات فيما يتعلق بالقوانين الناظمة للثقافة القائمة ومختلف المؤسسات العاملة في المجال الثقافي، ومعلومات حول الممارسات المثلى التي تم اعتمادها وطنيًا وإقليميًا ودوليًا.
- توفير استشارات في مجال كتابة القوانين وبناء المؤسسات بين جميع الشركاء باستخدام أسس ومبادئ تشاورية منفتحة.
- تأمين مساحة يتمكن من خلالها الشركاء التعبير عن أفكارهم فيما يتعلق بالتنمية الثقافية المرجوة.
- إشراك الإعلام في جميع المراحل وعلى المستويات كافة.

4.1 من هم الشركاء؟

- صنّاع السياسات وأعضاء البرلمان /المشرعون.
- المؤسسات المركزية (وزارة الثقافة والوزارات ذات الصلة مثل وزارة التربية والتعليم العالي والتخطيط والتنمية والسياحة والآثار والبلديات والداخلية والاتصالات، الخ).
- الفنانون/ات والناشطون/ات في مجالات الثقافة والمجالات وثيقة الصلة.
- الهيئات المحلية والبلديات.
- مؤسسات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية.
- الجمعيات والأندية.
- النقابات (الفنانين، الحرفيين، الكتاب، الخ).
- الصناديق التنموية.
- المؤسسات التعليمية.
- المجموعات الشبابية.
- قطاع الاستثمار.
- الملحقيات الثقافية التابعة للبعثات الأجنبية والمعاهد والمؤسسات الثقافية مثل المعهد البريطاني ومعهد غوتة والمعهد الفرنسي وغيرها.

7 النفاذ إلى الثقافة ودور هيئات الحكم المحلية

يتعلق هذا الجزء برؤية المدينة لذاتها ومقوماتها الثقافية وغيرها - كمدينة مبدعة ومنفتحة ومتقبلة لثقافة الغير ومتنوعة ثقافيًا، ويمكن الاستعانة بالمبادئ التوجيهية التي صممها برنامج ثقافة مين بالتعاون مع خبراء وعاملين في القطاع الثقافي الخاص والعام لتعزيز الثقافة خارج المدن الكبرى وفي الأماكن المهمشة والبعيدة، والتي من الممكن مناقشتها واستخدامها بما يتناغم مع متطلبات البلد. يرجى الضغط هنا للإطلاع عليها.

إظهار هويتها، ومن سيشكلها، بالإضافة إلى:

- إتاحة الثقافة والفن لجميع سكان المدينة.
- تحول الثقافة في المدينة إلى ظاهرة يتمتع بها الجميع، تتميز المدن ببناء مشهد ثقافي واضح يتيح الحرية ثقافية ويعزز التنوع الثقافي.
- تطوير شراكات مجتمعية وسياحية وبيئية وثقافية تعزز المواطنة ودمج الثقافات المختلفة وتعزز الاختلاف والتنوع.

5.1 نقاط القوة التي تكمن في دور البلديات الثقافي

- توفير البنية التحتية الثقافية والخدماتية وتوظيف المساحات العامة لخدمة النشاطات الثقافية.
- تعزيز حرية الاختيار (الانتخاب)، وبالتالي التأثير المباشر على عملية صنع القرار.
- توظيف طواقم البلديات في دعم الثقافة وتفعيل وحدات التنمية في البلديات وتوظيف الفن والثقافة في نشر الوعي المجتمعي.
- المقدرة على بناء وتطوير المرجعية التنظيمية للقطاع الثقافي والقدرة على التشبيك والربط بين صناع الثقافة.
- توثيق الذاكرة وتعزيز الشخصيات الفنية والثقافية والتاريخية (مثلاً مشروع تسمية وترقيم للشوارع)
- توظيف مواقع السياحة والآثار والمواسم الثقافية ومشاريع المدن الثقافية والتوأمة في عملية إظهار ثقافة المدينة.

5.2 التحديات

يعاني قطاع الثقافة في الأردن من تحديات عدة أهمها الصراع بين القديم والحديث أي بين التراث والحداثة وعدم القدرة على التوفيق بينهما، ولاسيما أن هيكلية البلديات تضم أفراد ينتمون إلى جيل مختلف تقليدي ومحافظ، وأفراد شباب من ذوي الأفكار الحديثة والرغبة المستمرة في مواكبة الحداثة والتغيير، كما أن التشريعات الموجودة حاليًا تتطلب تعديلات كثيرة:

- عدم تلبية التشريعات القائمة لحاجة القطاع الثقافي الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار عولمة سريعة ومتغيرة.
- غياب التخطيط الاستراتيجي للبلديات ككل وعدم الاستدامة في خطط المجالس المتعاقبة.
- ضعف الوعي لدى الكوادر البلدية وأعضاء البلدية بأهمية الثقافة.
- ضعف قدرات العاملين في الثقافة ضمن كوادر البلديات.
- انتشار البيروقراطية وعدم الاستقلالية ومركزية وزارة البلديات.
- عدم إدراك المجتمع المحلي لأهمية التنمية الثقافية ومفهومها.
- ضعف نسبة الكوادر النسوية والشبابية في عملية صنع القرار.
- الاستثمار في البنية التحتية على حساب التشغيل والتدريب والاستدامة.
- نقص المصادر المالية والميزانيات.
- ضعف تجاوب المجتمع المحلي.
- ضعف إتاحة المعلومات أو الإفصاح عنها.

5.3 القوانين والتشريعات

- التشريعات والأطر القانونية الناظمة للواقع الثقافي وطنيًا ومحليًا. (كيف هي غائبه؛ انظر البند 1.3.3)
- ضعف المعرفة بالقوانين والتشريعات الخاصة بالثقافة على المستوى البلدي ومستوى المحافظات.
- تطوير الأطر التنظيمية لمشروع المدن الثقافية (الحوكمة، إعادة النظر).

5.4 المجتمع المحلي

يؤدي المجتمع المحلي الذي يتكون من فنانين مستقلين وهيئات وجمعيات واتحادات وروابط ونقابات والقطاع الخاص والمراكز الثقافية الأجنبية دورًا أساسيًا في تشكيل قطاع الثقافة وتطويره إذ أنه يعتبر المنتج الأساسي للثقافة بالتعاون والتنسيق مع البلديات التي تلعب الأخيرة دور الميسر للثقافة. يتم تفعيل دور المجتمع المحلي من خلال قنوات عدة، أهمها تشكيل اللجان المتخصصة وتطوير الجمهور ودراسة الأثر عليه وإيجاد آليات للتواصل مع المجتمع المحلي تتسم بالشفافية ومن ثم الإعلان عنها وبناء الثقة ومن ثم المشاركة على مستوى

التخطيط وإيجاد وسائل فعالة للتشبيك بين المدن والبلديات وتشكيل أداة ضغط وتدخل على مستوى تطوير الثقافة لدى البلديات.

5.5 التدريب

- تدريب الكوادر المعنية بالشأن الثقافي وتأهيلها في البلديات ومؤسسات الحكم المحلي.
- إدارة الموارد البشرية والاعتماد على الهياكل التنظيمية في الجانب الثقافي.
- التوأمة وتبادل الخبرات التقنية.

5.6 التوأمة

تشكل مشاريع التوأمة بين البلديات في الأردن أداةً فعالة للتبادل الثقافي والتنمية الثقافية، وتبرز فعاليتها بشكل خاص في فتح قنوات التواصل وتعزيز التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني التي تدرك الاحتياجات والشؤون المحلية مثل انعدام المخصصات المالية للأنشطة الثقافية لدى المجالس البلدية والحاجة إلى توفير المخصصات المالية لدعم مرافق البلديات الثقافية ومبادرات المجتمع المحلي.

الأهداف الإستراتيجية

1. تعزيز بيئة ثقافية تحتفي بالتنوع الثقافي العرقي والديني للأردنيين وتستند إلى مبادئ وقيم التسامح والانفتاح إلى الثقافات الأخرى وتحترم الإبداع والابتكار اللذين لطالما اتسم بهما المجتمع الأردني ورسما معالم تطوره سواء كشعب أو كلاعب رئيسي على الساحة الإقليمية والدولية.
2. تعزيز بيئة ثقافية تدعمها التشريعات الملائمة والمؤسسات القوية والمطّلعة ونظام تعليم يتوافق مع الاحتياجات العصرية ويشرك الجهات المعنية كافة في عمليات صنع القرار.
3. تعزيز دور الثقافة والفنون كمحرك رئيسي للتنمية المستدامة وتدعيم دور القطاع الإبداعي المستقل وتنمية البنى التحتية والفسحات في كافة أنحاء المملكة.
4. الحفاظ على الموروث الثقافي (المادي وغير المادي) باعتباره انعكاسًا للمجتمع الأردني ومورِدًا ثقافيًا للتنمية المستدامة.

VII الرصد والتقييم

خلال ورشة عمل نظمها برنامج "ثقافة ميد" بتاريخ 6 و7 كانون الأول/ديسمبر 2016، اجتمعت مجموعة عمل يديرها مكتب اليونسكو في عمّان لمناقشة تعريف معالم الرصد والتقييم التي يجدر تطبيقها على إستراتيجية الثقافة. ثم عادت المجموعة والتقت في أواخر كانون الثاني/يناير 2017 لصقل بعض المسائل التي كانت لا تزال عالقة.

واعتبرت المجموعة مؤشرات تسخير الثقافة لأغراض التنمية الخاصة باليونسكو أداةً ملائمة للرصد والتقييم، علمًا أنّها عبارة عن مصفوفة تتألف من إثنين وعشرين مؤشرًا كميًا ونوعيًا تتوزع على سبعة أبعاد ترمي إلى تسليط الضوء على دور الثقافة في التنمية. وتُعد مجموعة المؤشرات هذه أداةً مرنةً يجدر تكييفها بما يلائم سياق البلد الذي يتم تطبيقها فيه.

ونظرًا إلى تعقيد العملية، خرجت المجموعة بهيكلية أساسية وبعض التوصيات لصقل عملية الرصد والتقييم في المستقبل (راجع في ما يلي الجدول المعدّل).

التوصيات:

- إضافة بعد إضافي خاص بالشباب. حيث اعتبرت المجموعة هذا البعد أساسيًا بالنسبة الشباب الأردني
- القيام برسم خريطة تظهر الجهات والبنى التحتية في القطاع الثقافي الأردني
- إجراء دراسة حول المشاركة في الأنشطة الثقافية وسلوكيات الجماهير بما يشمل تمثيلها
- جمع البيانات حول الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في قطاع الثقافة.

الشركاء: الأطراف المعنية والفئات المستفيدة
(كانون الثاني 2017)

الاقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي (مساهمة الثقافة في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك القطاع السياحي)	التوظيف في قطاع الثقافة	الميزانية الإجمالية للثقافة (بما في ذلك المؤسسات الأجنبية)	
التعليم (بما في ذلك الثقافة وتعليم اللغات)	تطوير المناهج (الثقافة، بما في ذلك اللغتان العربية والإنجليزية)	التدريب المهني (التدريب الثقافي)	الأنشطة الخارجية (الثقافة، اللغة العربية، اللغات الأجنبية)	عدد الدروس (الثقافة، اللغة العربية، اللغات الأجنبية)
	عدد طلاب اللغات الأجنبية			
الحوكمة	عدد القوانين واللوائح المتوفرة	عدد الأطر المؤسسية	عدد البنى التحتية المتوفرة للثقافة	المناصرة وحشد التأييد: عدد المنظمات غير الحكومية التي تقوم بالمناصرة وحشد التأييد
	غير جاهزة للمؤشرات: اقتراح تحديد القوانين واللوائح والأطر والبنى التحتية والمنظمات غير الحكومية. التوافق على أن المشكلة تكمن في تنفيذ القوانين وليس في توفرها.			
البعد الاجتماعي	مشاركة منظمات المجتمع المدني في أنشطة الثقافة (من حيث تنظيمها وإبرام الشراكات المتعلقة بها)	الكمية: الأنشطة التي يعرضها قطاع الثقافة	النوعية والتنوع: الأنشطة التي يعرضها قطاع الثقافة	
النوعان الاجتماعيان	التكافؤ بين النوعين الاجتماعيين في إدارة المشاريع الثقافية	التكافؤ بين النوعين الاجتماعيين في المجالس التنفيذية	التكافؤ بين النوعين الاجتماعيين في الأنشطة الثقافية	التكافؤ بين النوعين الاجتماعيين في النظام التعليمي
التواصل	حرية التعبير: إجراءات تنظيم الفعاليات	حرية التعبير: الحرية في الإعلام المنشور	وجود منصة إلكترونية للمعلومات حول الثقافة	عدد المنشورات حول الثقافة ومحتوى تدريس اللغة التواصلية على الورق/ في وسائل الإعلام
	تنوع المحتوى الإعلامي	الوصول إلى المعلومات ومدى انتشارها		
التراث	الجرد: توثيق كامل للتراث المادي وغير المادي	استخدام المواقع للتعليم أو الأنشطة الثقافية	إدارة المواقع التراثية	التعليم حول التراث
	الأغراض (التجارة غير المشروعة)	البحوث حول التراث		
الشباب	التوعية: التعليم	التوعية: التوارث عبر الأجيال	التوعية: التعرض للأنشطة الثقافية	مشاركة الشباب في الأنشطة الثقافية
	الأنشطة المنظمة للشباب			

ملحق: السياسات المقترحة وأولويات العمل

الحوكمة:

- تحديد دور مؤسسات السلطة المركزية وسلطات مؤسسات الحكم المحلي في عملية تحفيز الإبداع وتطوير حوكمة وإدارة العمل الثقافي في المملكة.
- تطوير وإقرار عدد من القوانين التي من شأنها تعزيز الإبداع الثقافي والفكري وتنظيم تكافؤ الفرص (مثل قانون حماية التراث الثقافي وقانون حقوق الملكية الفكرية وحرية الوصول إلى المعلومات وإنشاء نظام حوافز لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الثقافي).
- تطوير إطار عمل يضمن حوكمة القطاع الرشيدة وإدارته بالشكل الصحيح.

التعليم:

- تعزيز البعد الثقافي في المناهج التعليمية بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم بما يخدم القيم الانسانية والإبداع والتعددية ونبذ التطرف والعنف.
- إدراج الفنون بأنواعها ضمن المناهج المدرسية وتطوير برامج الدراسات العليا بالفنون وربطها بسوق العمل.
- توفير المنح الإبداعية للفنانين وبخاصة الشباب منهم.

الصناعات الإبداعية:

- توفير التدابير الضرورية لتطوير قطاع الصناعات الإبداعية وبناء شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة والدول الأجنبية بهدف تمكينها وتعزيز المشاريع الثقافية والفنية المدرة للدخل.
- تحسين وتطوير وتعزيز الصناعات التقليدية محليًا وإقليميًا وعالميًا.
- توفير الدعم لتأهيل كوادر مختصة في مجالات العمل الإبداعي ضمن القطاع العام والمستقل وهيئات الحكم المحلي.
- تعزيز دور القطاع العام والقطاع الإبداعي المستقل في تقديم الخدمات الثقافية والفنية في المناطق المهمشة وعلى الأطراف.

التراث الثقافي:

- إنشاء ودعم وتطوير قوائم الجرد وتشجيع البحوث حول التراث الثقافي
- تنظيم حملات التوعية العامة حول أهمية التراث الثقافي ودوره في الحفاظ على الهوية الأردنية
- إنشاء آليات لربط التراث الثقافي بالثقافة والفنون الحديثة

تطوير البنى التحتية والفسحات (التي يمكن ضمان استدامتها بقدر محدود من التمويل) بالاشتراك مع البلديات والمحافظات والجامعات.

التواصل والتشبيك:

- تعزيز التبادل الثقافي والفني التقني والمتطور مع الدول العربية والأجنبة بشكل عام ومع تلك التي تتمتع بصناعات إبداعية متينة ومتطورة بشكل خاص.
- تعزيز فرص التواصل بين مؤسسات القطاع الثقافي المستقل والفنانين /ات المستقلات إقليميًا وعالميًا وتعزيز قدرات العاملين في القطاع الثقافي المستقل.
- تفعيل التبادل الثقافي بين المدن الأردنية وغيرها من المدن العربية والأجنبية ضمن اتفاقات التوأمة الراهنة.
- حشد الهيئات الممثلة للمراكز الثقافية والفنية وتعزيز التشبيك بينها؛ وإعادة إحياء النقابات والاتحادات الثقافية والجمعيات الفنية.
- تطوير وسائل الاتصال الإلكتروني واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بالقطاع الثقافي والفني.

مقترحات لمشاريع ذات أولوية

تتناول لائحة المقترحات هذه سبعة محاور ذات أولوية وخمسة عشر مجال تدخل بالإستناد إلى ما أتى في وثيقة مسودة الإستراتيجية الوطنية. تغطي هذه المجالات مختلف القطاعات الثانوية التي تم رصدها في خلال المشاورات، وهي تشمل: الفنون الأدائية والفنون البصرية والموسيقى والفنون والحرف اليدوية والمجالات الإبداعية والتراث الثقافي وعلم المتاحف وإدارتها والتخطيط العمراني وإدارة المساحات الثقافية والسياحة والمهرجانات الثقافية والتواصل والتشبيك. كما تشمل خطة العمل المحاور ذات الأولوية التي تم رصدها ضمن الورش واللقاءات المختلفة على مدار العامين الماضيين:

1. الحوكمة
2. الشباب والتعليم
3. المسح المعلوماتي للقطاع الثقافي
4. توسيع القاعدة الجماهيرية وتعزيز الثقافة في المناطق البعيدة
5. البنى التحتية والفسحات
6. التراث الثقافي والتنمية الثقافية-السياحة الثقافية، المجالات الإبداعية، الحرف اليدوية، إلخ.
7. التواصل والتشبيك

وقد قامت فرق العمل بتناول هذه المحاور في الجدول أدناه عبر تقسيمها إلى عدد من الأنشطة التي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف كل منها. وهذا قد تم مناقشة هذه الأنشطة وغيرها مما أقترحها المشاركون في خلال الاجتماع الحصري الذي عقد في 4 يوليو 2017 من أجل إقرار أولويات العمل العملية للسنوات الثلاثة القادمة وتحديدًا على مستوى الحوكمة والشباب والتعليم والتنمية الثقافية.

ومن شأن خطة العمل النهائية أن تكون عملية وملائمة وأن تعكس ما يمكن تحقيقه ضمن المعقول. ويرى برنامج «ثقافة ميد» أنّه يجدر بخطة العمل أن تركز على الأعمال التي يمكن تحقيقها والتي تتلاءم واحتياجات السياق الآنية، مع مراعاة مختلف القيود التي يتسم بها القطاع ومنها قيود الميزانية. كما ويجدر أن تراعي ما يرد أصلاً في إستراتيجية وزارة الثقافة وما تعمل الوزارة حاليًا على تحقيقه. ويُشار إلى هذه الأعمال باللون الأحمر في الجدول أدناه. ويجدر بالجهات الراعية ووكالات التمويل المحتملة أن تعتبر خطة العمل هذه مبدئها التوجيهي للمستقبل.

كما ويرى البرنامج أنه يجدر للمسح المعلوماتي للقطاع الثقافي أن يتم في الوقت الملائم وأن يُعتبر أولوية قصوى. إذ لا يمكن تحقيق التنمية الصحية للقطاع إلا بالاستناد إلى قرارات واعية ومعرفة ملائمة للقطاع تتجاوز الخبرة والمعلومات العشوائية.

المحاور ذات الأولوية الحوكمة	الأهداف	الخطوات المقترحة	الجهات	الوقت التقديري/ المهلة
المساءلة والشفافية	• تعزيز عمليات تضمن المساءلة والشفافية والاستجابة والشمولية والمساهمة في التنمية المستدامة للقطاع	• تعريف دور هيئات الحكم المركزية والمحلية ضمن نهج يعزز الإبداع والتنمية المستدامة للقطاع	وزارة الثقافة، وزارة الشؤون البلدية، أمانة عمان الكبرى، الوزارات ذات العلاقة، مؤسسات المجتمع المدني، مجموعة العمل المركز	12 شهرًا
		• تطوير إطار عمل يضمن حوكمة القطاع الرشيدة وإدارته الملائمة عبر نشر المعايير الخاصة بتقييم المشاريع المدعومة من القطاع الخاص		12 شهرًا
		• توفير وزارة الثقافة لمزيد من الأموال لضمان دعم أفضل للقطاع ونشر الموازنات الخاصة بالثقافة على مستوى المؤسسات الرسمية ذات العلاقة		12 شهرًا
		• تنفيذ أربعة لقاءات على الأقل لمجموعة العمل المركز التي تلعب دور الرديف الداعم لوزارة الثقافة		12 شهرًا ومستمر
التشريعات	• تطوير التشريعات التي تتناول متطلبات القطاع الثقافي واحتياجات وحقوق العاملين الثقافيين والفنانين	• رصد التشريعات الحالية وتحليلها • تطوير/تحديث وتطبيق السياسات المرتبطة بالثقافة والتراث الثقافي والعمل الثقافي والفن والمجالات الإبداعية • نشر كتيب عن حقوق الفنانين /ات	وزارة الثقافة الاردنية بالتعاون مع مجموعة العمل المركز	6 أشهر
		• تعديل القوانين واللوائح التي تنظيم الأعمال الثقافية لضمان تنمية المجالات الإبداعية في الأردن • استعراض وتعديل سياسات الرقابة سعيًا وراء المزيد من حرية التعبير	وزارة الثقافة , ديوان التشريع , المجتمع المدني, مجلس الوزراء, مجلس الأمة	18 شهرًا
المؤسسات	• تمكين وزارة الثقافة من تأدية دورًا كجهة ميسّرة وداعمة للقطاع الثقافي • ضمان مساهمة الوزارات التنفيذية في تنمية الثقافة باعتبارها قطاعًا شاملًا لمجالات عدة • توجيه الثقافة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية	• رصد وزارة الثقافة للمشاكل والتحديات والفجوات في مختلف المديريات • مشاركة وزارة الثقافة في الإصلاحات الهيكلية ومنها تنمية قدرات موظفيها • تنظيم وزارة الثقافة لاجتماعات دورية مع الوزارات لتعزيز بُعد الثقافة الشامل لعدة مجالات - وزارات التربية والتعليم العالي، والتخطيط والتنمية، والسياحة والآثار، والشؤون البلدية، والداخلية، والاتصالات، إلخ. • تنظيم وزارة الثقافة لقاءات دورية مع منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الثقافي والمجالات الأخرى ذات الصلة. • تصميم وتنفيذ برنامج بناء قدرات مختص على مستوى الناشطين الثقافيين الرسميين والمجتمع المدني	وزارة الثقافة مؤسسات خاصة مثل شومان فريق العمل المركز	24 شهرًا
			وزارة الثقافة الأردنية وزارة العمل والتخطيط فريق العمل المركز	
			ومؤسسات المجتمع المدني, القطاع الخاص	36 شهرًا

[13] مراجعة دراسة «ثقافة ميد» حول التعليم العالي والتدريب في مجال الإدارة والسياسات الثقافية في دول جنوب المتوسط -http://www.medculture.eu/library/thematic-studies/higher-education-and-training-cultural-management-and-cultural-policies

المحاور ذات الأولوية الحوكمة	الأهداف	الخطوات المقترحة	الجهات	الوقت التقديري/ المهلة
المسح المعلوماتي للقطاع الثقافي	• رصد المنظمات والبنية التحتية والدراسات المتوفرة الثقافية لتوفير معلومات شاملة حول القطاع لتخطيط أكثر فعالية واستنادًا إلى الأدلة	• العمل المكتبي: جمع كافة البيانات المتوفرة حول القطاع الثقافي • تطوير نظام لجمع وتحليل البيانات الإحصائية	جهة راعية / مؤسسة محلية منظمات المجتمع المدني	
		• اطلاق دعوة مفتوحة من قبل وزارة الثقافة لتصميم خريطة ثقافية وطنية تشمل الفرص ومسح القوانين والتعديلات .	جهة راعية / مؤسسة محلية, منظمات المجتمع المدني, مسح شامل وبيانات ثقافية مكتملة وفرص متوفرة للجميع	
التعليم				
تعزيز الثقافة والفنون في المدارس والمراكز المجتمعية	• تثقيف الأطفال والشباب حول الثقافة والفنون • الترويج للتعليم غير الرسمي واستحداث فرص جديدة ضمن منظور للمستقبل • رفع وعي ومعرفة الأطفال والشباب بشأن قيمة الثقافة وأبعادها	• إعادة تفعيل القانون من أجل إعادة إدخال تعليم الثقافة والفنون إلى المدارس • إعداد برنامج للمدارس وتخصيص المبالغ الكافية لتنفيذه • تدريب المعلّمين للتعليم في هذه المدارس • ---------- • تفعيل المراكز الثقافية في المدن والقرى وتطوير البرامج الفنية لهذه الغاية • تدريب مدراء الترفيه الثقافي • مكتبات متنقلة للأطفال	وزارة التربية والتعليم وزارة التعليم العالي وزارة الثقافة الفنانين المستقلين الجامعات منظمات المجتمع المحلي المنظمات غير الحكومية	
التعليم العالي والتدريب	• تعزيز التعليم العالي والتدريب بحيث يتطابقان مع المواصفات المعيارية في مجال السياسات الثقافية الإدارة الثقافية والاختصاصات الفنية • المساهمة في رفع نسبة تشغيل الخرّيجين والمستفيدين من التعليم والتدريب المهني	• استعراض ما يتم تقديمه في مؤسسات التعليم العالي (المسح المعلوماتي) [13] • رصد مجالات التدخل اللازمة لتلبية الاحتياجات قصيرة ومتوسطة الأجل (المهارات، التوظيف، غير ذلك) • رصد الهيئات التعليمية وتحديد المؤهلات حسب الاقتضاء	وزارة التعليم العالي وزارة الثقافة الفنانين المستقلين الجامعات منظمات المجتمع المحلي المنظمات غير الحكومية	

[14] See Med Culture study on Higher Education And Training In Cultural Management And Cultural Policies In Southern Mediterranean Countries http://www.medculture.eu/library/thematic-studies/higher-education-and-training-cultural-management-and-cultural-policies

المحاور ذات الأولوية الحوكمة	الأهداف	الخطوات المقترحة	الجهات	الوقت التقديري/ المهلة
توسيع القاعدة الجماهيرية	• إتاحة الوصول إلى الأنشطة الثقافية أمام أكبر عدد من الناس - من شباب ومجتمعات نائية ومجموعات مهمشة وغيرها			
	• إشراك الشباب • إشراك عامة الشعب في الأنشطة الثقافية - بناء القاعدة الجماهيرية	• رصد الاحتياجات - المساحات، البنى التحتية، تدريب الموظفين، وغير ذلك (أنظر إلى المسح المعلوماتي أعلاه) • تطوير المساحات الثقافية وتفعيلها من أجل تنظيم الفعاليات والأنشطة الثقافية • تنفيذ برنامج توعية يستهدف شرائح مختلفة من السكان • إشراك المواطنين، وبالأخص الشباب، في عمليات صنع القرار • إعادة تفعيل مشروع المدينة الثقافية الذي كان مطبقًا في السابق لعدد من السنوات		
البنى التحتية والفسحات	• تطوير وتجهيز المساحات الثقافية بالشكل الكافي وجعلها متاحة للأنشطة الثقافية	• تطوير المساحات الثقافية وتفعيلها من أجل تنظيم الفعاليات والأنشطة الثقافية وتسهيل الوصول إليها • تنفيذ الأنشطة الثقافية خارج العاصمة عمّان في المحافظات والقرى النائية • تعزيز الإدارة الملائمة للمؤسسات الثقافية		
التراث الثقافي	• تعزيز التراث الثقافي باعتباره أداةً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية			
مواقع التراث الثقافي	• حماية مواقع التراث الثقافي والترويج لها	• إنشاء/تطوير قائمة بمواقع التراث الثقافي • تصميم خطط لإدارة المواقع الأثرية الأبرز في المناطق السياحية	وزارة السياحة والآثار	
المحاور التاريخية	• حماية المحاور التاريخية والترويج لها	• إنشاء/تطوير قائمة بالمحاور التاريخية في المدن الكبرى • تصميم خطط إدارة ثلاثة محاور تاريخية باعتبارها مشاريع تجريبية	وزارة السياحة والآثار	
التراث غير المادي	• حماية التراث الثقافي والترويج له	• إنشاء/تطوير قائمة بأصول التراث غير المادي/رصد التراث غير المادي المعرض للخطر • تطوير نشاط تجريبي واحد من شأنه المساهمة في تعزيز هذا التراث غير المادي المعرض للخطر	وزارة الثقافة	

المحاور ذات الأولوية الحوكمة	الأهداف	الخطوات المقترحة	الجهات	الوقت التقديري/ المهلة
تنمية المتاحف الحالية	• زيادة عدد الزيارات إليها • دمج المتاحف في الحياة المجتمعية وجعلها في متناول المجتمع المحلي الأوسع نطاقًا	• تطوير مبادرات لما قبل الزيارة - الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وموقع إلكتروني وغير ذلك • إنشاء هوية تجارية للمتحف وجمهور مجتمعي قوي - «السكان المحليون أولًا» - والسيّاح لاحقًا... • تدريب طاقم المتحف على تعزيز «بناء المجتمع» حول المتحف • تطوير شراكات استراتيجية (وذلك بغرض التمويل في المقام الأول) • تصميم مشروع تجريبي في متحف واحد أو اثنين		
الثقافة والتنمية	• إعداد نظام لجمع البيانات يتتبع الأثر الاجتماعي والاقتصادي للثقافة مع مرور الوقت	• تكليف طرف ثالث بإجراء دراسة حول المشاركة في الأنشطة الثقافية وسلوك الجمهور، بما في ذلك إعداد العروض • توفير إطار تشريعي لتنظيم قطاع الصناعات الإبداعية والحرف اليدوية • جمع البيانات حول الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل في القطاع الثقافي • رصد أدوات لتحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للفنون والثقافة في الحياة المجتمعية	إطار تشريعي يلبي احتياجات القطاع الإبداعي والحرفي	
المجالات الإبداعية	• إنشاء بيئة مواتية لتنمية المجالات الإبداعية من شأنها تقوية القطاع ودمجه في الاقتصاد القومي	• توفير إطار تشريعي لتنظيم القطاع • تنفيذ أنشطة لتنمية القدرات (على غرار نموذج مشروع المتوسط للابتكار Creative Mediterranean https://www.medcreative.org/jordan) • إنشاء منشأة حاضنة للأعمال التجارية الإبداعية • تسهيل إبرام الشراكات الاستراتيجية سواء محليًا أو في الخارج		
السياحة الثقافية	• تطوير السياحة الثقافة في إطار التنمية المحلية المستدامة	• توجيه السياسات السياحية نحو تنمية اقتصادية أكثر استدامة • تنمية سياحة محلية على مدار السنة تسلط الضوء على المعالم الثقافية • تنظيم أنشطة تنمية قدرات الجهات الفاعلة للحصول على سياحة ثقافية أعلى جودة • توظيف برنامج المدن الثقافية لتنفيذ مسح محلي للقطاع الثقافي • تطوير المراكز الثقافية المحلية (بنى تحتية وبشرية وتقنية وفنية)	وزارة الثقافة الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة مؤسسات المجتمع المدني ممثلين عن مجلس النواب مجموعة العمل الوطنية	
الحرف اليدوية	• لتعزيز الحرف اليدوية	• إعداد قائمة بالحرف اليدوية التقليدية • تحسين عمليات الإنتاج الصغيرة النطاق • تعزيز التجمعات المحلية وإدراجها في سلاسل التوريد السياحية (مشروع المتوسط للابتكار»		

المحاور ذات الأولوية الحوكمة	الأهداف	الخطوات المقترحة	الجهات	الوقت التقديري/ المهلة
الاتصالات	• تعزيز الثقافة باعتبارها حقًا وأداةً للتنمية البشرية المستدامة	• ضمان التغطية المنتظمة وعالية الجودة للتقدم المحرز في التنمية والفعاليات الثقافية وغيرها في الإعلام • تنفيذ برنامج للزيارات ذات الطابع المهني إلى المدارس حيث يتشارك العاملون في القطاع الثقافي عملهم مع الأطفال		
التشبيك	• توفير فرص التعاون الوطني / الإقليمي / الدولي	• توسيع العضوية في مجموعة النقاش المركز الوطنية على الصعيد الوطني • تنظيم اجتماعين في السنة لمجموعة النقاش المركز الوطنية • تعزيز أشكال جديدة من التعاون		